

فلسفة الحكم في العصر الحديث

هذا عنوان لكتيب صدر أخيراً للأستاذ الكبير عباس محمود العقاد ، والمؤلف من عمالقة الأدب العربى فى العصر الحديث ، ومن القلائل المتمكنين من ناصية اللغة العربية ، وهذه الإحاطة أهله لأن يصبح من الصفوة المختارة فى مجمع اللغة ، وهو دائرة معارف وحده ، يترك كل موضوع فى فيه حقه ، ولا أظننى مغالياً إذا قلت إنه من زعماء الرعيل الأول لكتاب العصر الحديث ، وقد سدت مؤلفاته القيمة نقصاً كبيراً فى المكتبة العربية ، وقد تناول غيره من الكتاب بعض المواضيع التى تناولها فى كتاباته ، ولكنه بزهم جميعاً وكان دائماً الجلى . وتمتاز كتب العقاد بالتعقيد الحجب الذى يتطلب من القارئ تركيز الفكر ، ليستوعب ما يقرأ من هذا الخضم ، وأستطيع القارئ عذراً بأن أستبيح لنفسى الكتابة عن هذا الكتاب ، وأرجو أن لا يظن أننى أنقده بل أقدمه للقراء .

هذا الكتاب يتناول فلسفة الحكم فى عصرنا هذا ، لكن العقاد يصدره بمقدمة تلم إلى المامة عاجلة بمذاهب الحكم منذ القدم ، والتطورات التى طرأت عليها حتى وصلت إلى ما نراه الآن ، فينتقل بك من طور لآخر فى تطور الحكم ، وكيفية انتقال الناس من تأليه الملوك إلى الإيمان بولايتهم الملك من عند الله إلى الفصل بين السلطان الإلهى والسلطان الإنسانى ، فهو ينقلك من فلسفة حكماء اليونان فى مسألة الحكم بعد مجيئهم ، بعد فترة من التجارب الحكومية فى أثينا واسبرطه ، ثم يعرج على أفلاطون وتلميذه أرسطو ومريديه ، فيقول إن هذين الفيلسوفين قد تقابلا فى مذاهب الحكم كما تقابلا فى غيرها من المذاهب ، فأفلاطون يعظم شأن الدولة بالقياس إلى الحرية الفردية ، لهذا يوصى بإسناد

الحكم إلى الحكماء والعلماء ، ويوصى بتجريدكم من روابط وشواغل الثروة خشية الفتنة والمحابة ، لأنه يرى أن القوانين لا توضع لتصيب أفعال المرء التى يريدونها بالصيغة القانونية ، لكنها توضع لهدايته إلى فعل أحسن ما يستطيع ، لذلك يراه الفاشيون والاشتراكيون كأنه رائد لهما ، فيعززه الفاشيون لأنه يكل الأمر إلى الولاة والزعماء ، ويرضى عنه الاشتراكيون لأنه يسمح باشتراك الجمهور فى الملك الواحد ، وإلى الطرف المقابل لهذا الطرف يتجه أرسطو الذى لقب بالمعلم الأول فالحكم عنده وظيفة وخبرة يتدرب عليها ذووها ، وليس وظيفة فلسفة وحكمة يقول (إن الحكومة صالحة متى عملت لمنفعة الحكوميين وفاسدة متى عملت لمنفعة الحاكمين) . ومن بعد رسالة أثينا العظيمة تأتى رسالة روما فيوفىها حقها ، ويتعرض لجميع المذاهب السياسية والقانونية ويحللها ويعرض لفلاسفتها وحكامها ، ويردف ذلك بنبذ مما خطوه أو تفوهوا به ليريك نوع المذهب السياسى الذى انتهجه لنفسه كل منهم ، ويتناول مذهب خطيبها الأكبر « شيشرون » و « سيبو » يقول « سيبو » (مالى مثلاً أطاق اسم المالك الذى هو أليق الأسماء برب الأرباب على مخلوق بشرى متلف إلى السيادة والاستئثار بالغلبة كأنه فى سوق للرعية يدفع أمامه قطعاً من العبيد ، أليس الأحرى بى أن أطلق عليه اسم الطاغية) .

ثم يتعرض لفترة ١٤٦٩ - ١٥٢٧ حيث أنه منذ القرن الأول قبل الميلاد ، إلى القرن الخامس عشر لم ينبغ أحد من فلاسفة الحكم إلا ثلاثة ، أحدهم القديس « أوغسطين » ومن أهم مبادئه السياسية يمكنك معرفة أهدافها ومراميتها عند قراءة تلك بعض المقتطفات من كتابه : « إن الرق ثمرة الخطيئة والخطيئة هى السبب الأول لخضوع

الإنسان للإنسان ، ولعل كبرياء السيد عقاب له ، وضراعة العبد غفران له « . . . » إن الناس في مدينة الأرض حجاج إلى مدينة السماء ، أقربهم إليها من هانت عليه النعمة الأرضية في سبيل النعمة السماوية الأبدية « . . . » ثم يمضى بك المؤلف قدماً مسلطاً ضوءه الكشاف لتبصر الفلاسفة والحكام في تلك القرون ، كل ومذهبه الذي اعتنقه ، بإيجاز لأن حيز الكتاب ضيق . فهذه المقدمة لا بد منها لأن النظريات بفلسفة الحكم والقوانين أغلبها مستمد من الماضي . لهذا كان واجباً عليه التقديم لتهيئة القارئ لاستيعاب القوانين ومعرفة أصولها وفلسفتها ، ثم يصل بك إلى « توماس هوبز » الإنجليزي الذي حضر الثورة الكبرى ؛ حيث يقول : « إن العامل الأكبر في نفس الإنسان هو حفظ ذاته ، ومن أجل حفظ الذات يطلب القوة ، ويطمع في الغلبة على غيره ، فمن هنا كانت الحالة الطبيعية بين الناس حرب لا أمان فيها لأحد على نفسه » . ويأتى (جون لوك) فينقض مذهب (هوبز) في الحرب الطبيعية ، ويقيم مكانها طبيعة التضامن الاجتماعي ، كما ينقض مذهبهم في القانون وفي السلطة الحكومية ؛ إلا أن العقاد أغفل شأن (لوك) فلم يوفه حقه فنظريات (جون) هذا قد مهدت للثورة الإنجليزية في عهد (جيمس الثاني) سنة ١٦٨٨ وفيها تمكن الشعب من تسليم أظافر الملكية وانتزاع بعض الحقوق وإضافتها إلى حقوق الشعب ، فهو يعتبر من هذه الناحية (كجان جاك روسو) . يقول (لوك) : « إن الملك يعتبر طرفاً في العقد حتى إذا ما جنح للخروج عن دائرته أصبح كأن لم يكن واستعاد الناس حريتهم الطبيعية ، فكان بذلك من أنصار الملكية المقيدة . والعقاد يتدرج بك من (روسو) وهيوم) حتى (كارل ماركس) نبي الشيوعية (وفردريك انجل) وهما صاحب المادية الثنائية التي تقول بتوالد الأضداد

حتى تؤزل إلى نظام يستولى فيه العمال على الحكم ، هذا شق من النظرية السياسية لماركس ، وهناك النظرية الاقتصادية التي ألف فيها (كارل ماركس) DAS CAPITAL أى رأس المال ، وخلاصته أن النظام الرأسمالى نظام فاسد يحمل في طياته عوامل فنائه ، وأن اليوم الذى سيزول فيه هذا النظام قريب ، إلا أن العقاد يحاسب (كارل ماركس) حساباً عسيراً ، إذ أنه من المفكرين الذين لا يؤمنون بالشيوعية ، لذا فهو يتساءل : لماذا لم يبين لنا (كارل ماركس) لماذا تكون كل طبقة ضداً لما قبلها ، ولا تكون مختلفة عنها مجرد اختلاف ؟ ولم يبين لنا كيف يساس المجتمع بعد النظام الشيوعى ، وكيف يمتنع التبديل والتعديل في النظام السياسى مادام للنوع الإنسانى بقاء على هذه الغبراء ، فكأن العقاد يقصد إقامة الدليل على تناقض آراء (كارل ماركس) إذ كيف يقر مبدأ توالد الأضداد ويستشهد بالآراء التاريخية ، وكيف تطورت الأنظمة السياسية من نظام ضد آخر ، حتى إذا وصل إلى الشيوعية وقف عند هذا الحد ، ولم يذكر أنه من الجائز ظهور نظام آخر يقضى على الشيوعية إذا قُدِّرَ لها الشيوع .

ثم يستطرد المؤلف حتى يصل إلى الفلاسفة المحدثين أمثال (جورج سوريل) و (باريتور) و (جايتانوموسكا) حتى (جراهام) و (لاس) وقد خصص لكل من هؤلاء بحثاً خاصاً تناول فيه فلسفته ودرجة تأثيرها بالتقديم وحللها ويقتطف العبارات من كتبهم بعبارات موجزة شاملة منها ما قاله (جراهام) و (لاس) : « إن استحالة التعقل في جميع التصرفات الإنسانية لا يحول دون الترقى في علاج الشؤون السياسية ، فإذا كانت الغلبة للشعور في تصرف الإنسان ، فالشعور نفسه قد يتهيأ لقبول الآراء الصالحة حسب معلومات (الشاعر) واتساع مجال إدراكه » . وأخيراً وليس آخراً فالكتاب في جملته وصغر حجمه ذخر للمكتبة العربية .

عبد الوهاب محمد